A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.2/53/L.4
15 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩١ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

إندونيسيا*: مشروع قرار

الأزمة المالية وأثرها على النمو والتنمية، وبخاصة على البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها ٥٢/١٨٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ المعنون "التدفقات المالية العالمية وتأثيرها على البلدان النامية"، وكذلك البلاغ الوزاري بشأن الوصول إلى الأسواق الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨، وبخاصة الفقرة ١٠ منه بشأن الآثار الخطيرة للأزمة المالية على الآفاق العالمية للتجارة والمعاملات التجارية،

وإذ تعيد أيضا تأكيد أن التدفقات المالية العالمية، في سياق العولمة المالية، قد أتاحت للحكومات، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والمجتمع الدولي عموما، فرصا وتحديات جديدة، وينبغي لها أن تشكل عنصرا بالغ الأهمية من عناصر الحوار بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز،

وإذ تضع في اعتبارها الدور الحيوي الذي يقوم به التمويل من أجل التنمية لصالح التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، وإذ تشدد على أهمية توفير الموارد المالية الكافية من أجل التنمية،

---

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وإذ تدرك المزايا المترتبة على زيادة تكامل الأسواق العالمية والدور الهام الذي تقوم به التدفقات المالية لرؤوس الأموال في تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء استمرار تدهور المساعدة الإنمائية الرسمية التي تعد مصدرا خارجيا رئيسيا لتمويل التنمية وأحد المدخلات الحاسمة لتنمية الهياكل الأساسية في البلدان النامية، وبخاصة حيثما تكون تدفقات رؤوس الأموال الخاصة غير كافية أو غير متاحة،

وإذ تعرب عن أسفها لما أظهرته الأسواق المالية من تقلب شديد مما أدى إلى تفاوتات كبيرة في أسعار الفائدة وانخفاض حاد في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية، وما أدى إليه ذلك من حدوث تباطؤ كبير في النشاط الاقتصادي،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها لما اتخذته الأزمة المالية الدولية من أبعاد مقلقة للغاية، مما يشكل تهديدا بالغا للتنمية الاقتصادية العالمية،

وإذ تعرب عن قلقها لأن الأزمة المالية أثرت بصورة خطيرة على توقعات النمو والتنمية في أقل البلدان نموا،

وإذ تعرب عن قلقها أيضا إزاء الآثار السلبية للأزمة المالية على النظام التجاري الدولي، ولا سيما الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية وما له من آثار سلبية على توقعات التنمية في البلدان النامية،

وإذ تدرك مواطن الضعف في النظام المالي الدولي والحاجة إلى تحسين الهياكل الأساسية المالية الدولية لتمكينها من معالجة التحديات الجديدة التي يفرضها التكامل المالي العالمي،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام المعنون "التدفقات المالية العالمية وأثرها على البلدان النامية: مجابهة مسألة التقلبات السريعة"[(١)] و "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٨" و "تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨"؛

٢ - تؤكد أهمية وجود بيئة دولية مواتية وأن تبذل جميع البلدان والمؤسسات جهودا تعاونية قوية لدعم البلدان المنكوبة بالأزمات، وأن تحول دون زيادة انتشارها، وتطلب من جميع البلدان، ولا سيما البلدان الرئيسية المتقدمة النمو التي لها تأثير كبير على الحالة الاقتصادية على الصعيدين العالمي والإقليمي، أن تعتمد وتنفذ تدابير فعالة في مجال السياسات يكون من شأنها أن تفضي إلى النمو الاقتصادي وتعزيز تهيئة بيئة اقتصادية خارجية مواتية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي للبلدان النامية المتأثرة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة حرجة؛

(١) A/53/398.

٣ - تؤكد أنه ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تكفل، فيما تقدمه من مشورة وتوجيهات متعلقة بالسياسات في سياق برنامج عمليات التكيف والأزمات المالية، أن تكون هذه المشورة والتوجيهات متمشية مع الاحتياجات والظروف المحددة للبلدان النامية، وأن تكفل تحقيق أفضل النتائج الممكنة للاقتصادات المعنية؛

٤ - وإذ تدرك أيضا أهمية ضمان توقعات النمو والتنمية في أقل البلدان نموا، التي لا تزال تشكل أفقر البلدان وأكثر القطاعات ضعفا في المجتمع الدولي، وتطلب من شركاء التنمية اعتماد تدابير فورية، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الدين على نطاق كبير، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وتقديم الدعم فيما يتعلق بتحسين موازين المدفوعات؛

٥ - تشدد على ضرورة إقامة حوار بناء بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فيما يتعلق بالنداءات المتكررة من أجل تحسين النظام المالي الدولي؛

٦ - تشدد أيضا على أهمية فتح حوار رفيع المستوى بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز، وتدعو الأمين العام إلى النظر في إمكانية الدعوة إلى إجراء حوار رفيع المستوى في عام ١٩٩٩ عقب اجتماع الخريف بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛

٧ - تسلم بضرورة تحسين قدرات وطرائق المؤسسات النقدية الدولية والمؤسسات الدولية لتمويل التنمية بغية الحيلولة دون وقوع الأزمات الناجمة عن نقل رؤوس الأموال على نطاق كبير، ومجابهة هذه الأزمات بصورة فعالة وفي الوقت المناسب؛

٨ - تشدد على الحاجة الماسة إلى منح الموارد الكافية لتوفير التمويل الطارئ للبلدان المتأثرة بالأزمات المالية الناجمة عن التقلبات السريعة في تدفقات رؤوس الأموال الدولية؛

٩ - تشدد أيضا على ضرورة تدعيم النظم المالية الدولية والوطنية عن طريق المراقبة الوطنية والإقليمية والدولية الفعالة القائمة على تحسين توفر المعلومات وشفافيتها، فضلا عن تعزيز دور المؤسسات المالية الدولية في منع وقوع الأزمات المالية وإدارتها وحلها؛

١٠ - تدعو صندوق النقد الدولي إلى تحديد تدابير إضافية في مجال تنظيم المعلومات والكشف عنها لضمان المزيد من شفافية المشاركين في الأسواق المالية، بما في ذلك العمليات عالية المديونية التي تضطلع بها مؤسسات الاستثمار الدولية؛

١١ - يشجع اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي على التعجيل بالأعمال ذات الصلة بزيادة مشاركة القطاع الخاص في العمل على الحيلولة دون وقوع الأزمات المالية وعلى حلها؛

١٢ - يشدد على أن عملية فتح حسابات رؤوس الأموال يجب أن تتم بطريقة منظمة وتدريجية وجيدة التسلسل، وأن تواكب تعزيز قدرة البلدان على تحمل ما ينجم عنها من آثار، وتدعو صندوق النقد الدولي إلى المساهمة في هذه العملية؛

١٣ - تطلب من المجتمع الدولي مواصلة الجهود على الصعيدين الوطني والدولي، وعلى كل من المستوى الحكومي الدولي والمشترك بين الوكالات، من أجل المساهمة في التقليل إلى أدنى حد من التقلب الزائد عن الحد في سرعة التدفقات المالية العالمية، وفي تحقيق توزيع أكثر عدلا لتكاليف عمليات التكيف النظمية بين القطاعين العام والخاص؛

١٤ - تدعو صندوق النقد الدولي إلى تيسير إقامة حوار بين العناصر الفاعلة ذا الصلة لغرض النظر في إمكانية وضع إطار تنظيمي لتدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل والتجارة في العملات؛

١٥ - تعترف بأن الحاجة إلى تعبئة الموارد من أجل أهداف من قبيل القضاء على الفقر، وتنمية الموارد البشرية، والصحة، والتعليم، ينبغي أن تكون من بين أهم المسائل التي يتعين على المجتمع الدولي معالجتها في أعقاب العولمة؛

١٦ - ترحب بالجهود التي يبذلها البنك الدولي لمساعدة الحكومات على التصدي للآثار الاجتماعية للأزمات، بما في ذلك تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي لأشد الفئات ضعفا؛

١٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يضطلع، بالتعاون الوثيق مع مؤسسات بريتون وودز ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بتحليل الاتجاهات الراهنة في التدفقات المالية العالمية، وأن يقدم توصيات في "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٩"، وفي "تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨"، بشأن سبل ووسائل منع الأزمات التي تتعرض لها النظم الاقتصادية ومعالجتها بصورة شاملة ومن منظور طويل الأجل، مع الاستجابة في الوقت ذاته لتحديات التنمية وحماية الفئات الاجتماعية الأشد ضعفا، بما في ذلك تقديم توصيات عن طرائق تحسين القدرات في مجال منع نشوب وانتشار الأزمات المالية والإنذار المبكر بها في الوقت المناسب؛

١٨ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين بشأن تنفيذ هذا القرار.

- - - - -